دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها

د. عمر فرج القيزاني

كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة الزيتونة

Abstract

The aim of the study was to identify the role of Libyan universities in meeting the requirements of sustainable development and ways of activating it from the point of view of the faculty members working in the Libyan universities. The analytical descriptive method was used by collecting data by means of questionnaire, distributed to a random sample of faculty members working in universities (50) paragraphs, distributed on four main axes (social, environmental, economic and technological), in addition to a focus on ways to activate the role of universities in sustainable development. In order to achieve the objectives of the study, The results showed that the role of the Libyan universities in developing their sustainable development needs in the social, environmental and economic fields was weak. There were statistically significant differences at the level of significance (α= 0.05) for the economic field due to the scientific qualification. Also, there were significant differences at the level of significance (α = 0.05 for the environmental field due to variable years of experience. Scientific Research The actual problems faced by the society, which will promote sustainable development in various fields, and work to hold conferences in the fields of sustainable development and attract local and international institutions related to the conservation of environmental resources.

Keywords: sustainable development, environmental development, Libyan universities

أولاً : الإطار العام للدراسة:

1 – المقدمة:

أدت العولمة وما صاحبها من تغيرات متسارعة في مختلف نواحي الحياة في المجتمعات المعاصرة الكثير من الانعكاسات السلبية على البيئة وما تحويه من مجالات الحياة المتعددة، الأمر الذي نجم عنه مشكلات بيئية وصحية واجتماعية أثرت سلباً على الإنسان والأرض التي يعيش عليها، وفي ضوء هذه التغيرات التي طالت حقوق الأجيال والبيئة توجه دول العالم المعاصرة متقدمة كانت أم نامية اهتماما كبيراً نحو مفهوم التنمية المستدامة من أجل المحافظة على البيئة من أجل المحافظة على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة، ويأتي التعليم في مقدمة أولويات الدول لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة لدى الأفراد والجماعات، وذلك من خلال الأخذ بمبدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة، لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، تساهم بدور كبير في بلورة استراتيجيات هذه المجتمعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء ما تقدم فإن الدراسة الحالية هي محاولة لمناقشة دور التعليم العالي بشكل عام والجامعات الليبية بشكل خاص في تحقيق التنمية المستدامة وفي تلبية متطلباتها، والتي تعد الهدف الرئيس للجامعات الفاعلة، لكونها مطلباً اجتماعياً يهدف إلى تطوير قدرات الإنسان وفي الوقت ذاته تسعى لتلبية احتياجاته الآنية ومتطلباته المستقبلية، ولا يتحقق هذا المطلب إلا من خلال النهوض بالتعليم، فالتعليم العالي الذي تقدمه الجامعات هو المحرك الرئيس للتنمية .

من هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تنطلق من عدة اعتبارات لعل أهمها الاهتمام العالمي بالتنمية الإنسانية، إضافة إلى أن الاقتصاد الليبي بحاجة ماسة لاستثمار كافة الطاقات وتوظيفها لتلبية متطلبات التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، ومواجهة المشكلات التي تقف حجر عثرة أمام فرص تحقيق التنمية المستدامة، هذا وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وتم التركيز على عدد من الجامعات الليبية (الجامعات : طرابلس، المرقب، مصراتة، الزيتونة، بني وليد) كحالة دراسية، ودرجة ممارستها لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيل هذا الدور .

2– مشكلة الدراسة:

تعد الجامعة في أي نظام تعليمي نقطة الارتكاز الأساسية للتنمية المستدامة، نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، ذلك أن الجامعة كانت ولازالت تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة،

خاصة فيما يرتبط بتكوين رأس المال البشري، المتميز بالمهارات العلمية العليا، والمؤهلة لتوظيف المعرفة خدمة للاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاجتماعي، وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة وتلبية متطلباتها وسبل تفعيل دورها هذا، والذي يمكن للجامعة تحقيقه من خلال وظائفها الرئيسية الثلاث (التكوين الجامعي، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته)، انطلاقا مما ذكر فإن مشكلة الدراسة تمثلت في الإجابة على التساؤلات الآتية :

2-1 ما درجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها.

2-2 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص).

2-3 ما سبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها.

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

3-1 التعرف على دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها .

3-2 التعرف على الفروق في تقدير عينة الدراسة لدرجة ممارسة في الجامعات الليبية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، التخصص).

3-3 التعرف على سبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها.

4 – أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الاعتبارات الآتية:

4-1 إنها تتصدى لموضوع مهم لم يأخذ حقه من البحث والدراسة في البيئة الليبية، وهو دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيل هذا الدور، ذلك أن التنمية

المستديمة تعد هدفاً استراتيجياً للجامعات الفاعلة لكونها مطلبا اجتماعيا ملحاً، وبالتالي فهي مقياس لمستوى التقدم على المستويين المجتمعي والمؤسسي.

4-2 قد تفيد نتائج هذه الدراسة والباحثين في مجال التنمية المستديمة، كما أنها قد تفيد القادة الأكاديميين والمخططين والقائمين تطوير التعليم الجامعي في سبيل الارتقاء بمستوى تلبية متطلبات التنمية المستديمة، وقد تساعد نتائج هذه الدراسة في توسيع خدمات الجامعات وتحديث برامجها وتوجهاتها.

4-3 معرفة واقع مساهمة الجامعات الليبية بمجالات التنمية المستدامة من أجل تعزيز الايجابيات وكشف أوجه القصور ومعالجتها.

4-4 قد تشكل هذه الدراسة في موضوعها ومنهجيتها ونتائجها أساساً لدراسات أخرى مستقبلية في المجال نفسه.

5 – حدود الدراسة ومحدداتها:

5-1 الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على تشخيص واقع الجامعات الليبية محل البحث في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها، وسبل تفعيل هذا الدور، من خلال دراسة الأبعاد الآتية: (البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي).

5-2 الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في البيئة الجامعية لعينة من الجامعات الليبية تتمثل في (الجامعات : طرابلس، المرقب، مصراتة، الزيتونة، بني وليد، كحالة دراسية) في المجالات المحددة بالدراسة وهي (تنمية المجتمع بيئياً، تنمية المجتمع اجتماعياً، وتنمية المجتمع اقتصادياً، تنمية المجتمع تكنولوجياً) وبالتالي سينحصر التعميم على هذه البيئة فقط .

5-3 الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالمدة الزمنية لإنجاز هذه الدراسة، وهي العام الجامعي (2017 – 2018).

5-4 الحدود البشرية: وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات : طرابلس، المرقب، مصراتة، الزيتونة، بني وليد، القارين والمستمرين في عملهم حتى تنفيذ هذه الدراسة عن العام الجامعي (2017- 2018).

6 – مصطلحات الدراسة:

6-1 الدور: يستخدم مصطلح دور للدلالة على سلوك يقوم به شاغل مركز اجتماعي معين، يحدد الأنماط السلوكية التي يجب أن ينتهجها تجاه الآخرين الذين يضطر إلى التفاعل معهم، واضعاً في حسابه الحقوق والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه (يعقوب و غيث، 1994) .

6-2 الجامعة: يقصد بها المؤسسة التربوية العلمية المنظمة التي تقع على قمة السلم التعليمي في المجتمع، وتقوم بإعداد الفرد مهنيا، بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة، وإعداد الباحثين لخدمة النسبة العامة من المجتمع عن طريق الخدمة العامة (حسن، 2007) .

6-3 التنمية: هي العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل بشأنها، وفي هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع (عبد المنعم، 1963)، كما تعرف بأنها مجموعة من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لشعب من الشعوب، تمكنه من زيادة إنتاجه الكلي الحقيقي .

6-4 التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسئولية الاجتماعية، وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها(البورنو، 2016).

6-5 أعضاء هيئة التدريس : هم الأشخاص المؤهلون تأهيلاً عالياً بالجامعات الليبية، من حملة درجتي الماجستير أو الدكتوراه في إحدى التخصصات العلمية، ويحملون الرتب العلمية (أستاذ أو أستاذ مشارك أو أستاذ مساعد أو محاضر أو محاضر مساعد)، والمثبتون والمتفرغون للمهمة الأكاديمية في وظائفها الثلاث، التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع .

ثانياً- الإطار النظري والدراسات السابقة:

1- ماهية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم حديث شاع استخدامه مؤخراً في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة ثانية.

1-1 مفهوم التنمية المستدامة:

ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالبيئة وبمواردها، حيث تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن ابتداءً بما عرف باللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة، التي رأت وجوب نقل الرأسمال الطبيعي

للأجيال القادمة، وانتهاءً بقمة كوبنهاغن التي ناقشت مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، إلا أن مفهوم التنمية المستديمة تبلورت خطوطه مع اشتداد تنامي وعي الدول والهيئات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة برونتلاند سنة 1987، حيث تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم، والجدول رقم (1) التالي يبين التطور التاريخي لنشأة مفهوم التنمية المستديمة.

2-1 تعريف التنمية المستدامة:

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفاً واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية، فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر . أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف . أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية . أما على الصعيد التكنولوجي فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون (ياسمينة، 2008).

وذكر التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستديمة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة (الشيخ، 2002).

جدول رقم (1)

التطور التاريخي لنشأة مفهوم التنمية المستدامة

السنة	المنظمة – الهيئة – المؤتمر	آراءهم حول التنمية المستدامة
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة	وجوب نقل الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة بباريس	إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد
1960	مؤتمر روما (كفى من النمو)	يندد ويحذر من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي والنمو الديموغرافي وأنهاك الموارد الطبيعية
1972	مؤتمر ستوكهولم	انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة
1980	الطبيعية(WWFالمنظمة العالمية للمجتمعات)	حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي
1984	مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد	وجوب الاهتمام بالاقتصاد بشكل متساوي
1987	اللجنة الدولية للتنمية والبيئة (تقرير برونتلاند)	إصدار تقرير المستقبل للجميع وظهور مفهوم التنمية المستديمة

السنة	المنظمة – الهيئة – المؤتمر	آراءهم حول التنمية المستدامة
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض) بالبرازيل(	قمة جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس وانبثق عنها ما يسمى بالأجندة 21
1997	بروتوكول كيوتو	هدف إلى تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري
2002	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة(قمة جوهانسبورغ)	قمة حضرها أكثر من 100 رئيس دولة وعدد كبير من ممثلي الجمعيات الغير حكومية وعدد من المختصين في مجالات البيئة والتنمية، أوضحت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
2007	مؤتمر بالي بإندونيسيا	هدف لمكافحة التغير المناخي
2009	قمة كوبنهاغن	هدفت إلى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري

من إعداد الباحث اعتمادا على المراجع الآتية :

- **مسعودي، يحي (2009)، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث – حالة الجزائر – رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .**
- **الأشوح، زينب صالح (2003)، الاطراد والبيئة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة .**

وبالرغم من تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستديمة، إلا أن جلها يتمحور حول تعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها "، وكذلك حول التعريف الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو (البرازيل) في المبدأ الثالث بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل "، وبالرغم من تعدد تعاريف التنمية المستديمة، فإنها تشتمل على الخصائص الآتية (عبد الرحمن، 2011، هاشم، 2011):

- هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- من أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة، ضمان النمو الاقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل، وإحداث تنمية اجتماعية في كل إنحاء العالم، بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة... الخ .
- وجوب وجود تضامن فيما بين الأجيال يضمن محاربة الفقر في الوقت الحاضر، ويحمي مصالح الأجيال القادمة.
- استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة .
- مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، والذي يؤدي في حالة تجاوزه إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب

وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني، والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات .

- الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للأفراد، إضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات بكل شفافية .
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.
- تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

1-3 مجالات وأبعاد التنمية المستديمة:

للتنمية المستدامة أبعادا أساسية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية هي كالآتي(ناصر، 2010):

1-3-1 البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي ولأطول فترة زمنية ممكنة، وذلك من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية ممكنة، ويشير هذا البعد إلى مجموعة الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة، والتي تحدث تغيير في هيكلية المجتمع على المستوى الاقتصادي، وتقضي على مسببات التخلف وتعالج أسباب الفقر وترتقي بالمستوى المعيشي للأفراد، وتحقق آمالهم في حياة كريمة وترتقي بالوضع الاقتصادي للجميع .

1-3-2 البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث أنه لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

1-3-3 البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان الذي يمثل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، والاهتمام بالصحة والتعليم، والتركيز والاهتمام بالمشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستديمة.

1-3-4 البعد التكنولوجي : تسعى التنمية المستديمة خلال هذا البعد إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في

المجال التنموي، وكيفية استخدامها بغرض تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

1-4 أهداف وشروط التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها إلى تحقيق عدة أهداف منها(ناصر، 2010 ، ريم، 2012، المجلس الأعلى للتعليم، 2008) :

- زيادة الدخل القومي، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستديمة يكمن في فقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل القومي الحقيقي .
- تحسين مستوى معيشة الأفراد مع تقليل التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد .
- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع .
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها، إضافة إلى تنمية وعي السكان بأهمية الحفاظ على نوعية البيئة، وتنمية إحساس الفرد بمسئوليته تجاه المشكلات البيئة.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للمساح بإجراء تخيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- التركيز بشكل خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء أكانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أم مصادر مياه معرضة للنضوب أم للتلوث أم نمواً عمرانياً عشوائياً.
- مكافحة التلوث بجميع أنواعه سواء المائي أو الهوائي.
- زيادة إجراءات حماية البيئة سواء على المستوى الوطني بوضع سياسات فعالة أو على المستوى الدولي من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تهدف لمحاربة ظاهرة التغيرات المناخية .
- الاتجاه نحو التكنولوجيا الأقل تلويثاً (التكنولوجيا النظيفة) التي تحقق اكبر حد من الكفاءة الاقتصادية.
- العمل على رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج الأمثل من أجل تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي والغابات .

1-5 وظائف الجامعة والتنمية المستدامة:

يمثل التعليم العالي أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها، وثمة اتفاق عام سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي – محلياً وعالمياً – على أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسية، هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلا أن ثمة توجهاً عاماً يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى، بل والقائدة للتعليم الجامعي.

ويرى البعض أن للجامعات خمسة أدوار هي على التوالي، تخريج أفراد ذوي تعليم عالي المستوى، المساهمة في تدعيم المواطنة والممارسة الديمقراطية للأفراد، التنسيق مع احتياجات التنمية وتحديات المجتمع، والتعامل مع الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع، وإجراء البحوث والدراسات (Badat, 2009) .

وتعمل الجامعة على تنمية المجتمع المحلي من خلال وظائفها الثلاث الأساسية، **فالوظيفة الأولى المتمثلة في التعليم والتدريس لموجهة احتياجات المجتمع**، تهدف إلى تنمية شخصية طلابها من جميع الجوانب من خلال الحصول على المعرفة وتكوين الاتجاهات الإيجابية، وصولاً بهم إلى مستوى متقدم، بما يسهم في سد احتياجات المجتمع من الكفاءات المتميزة في كافة مجالات الحياة.

هذا ويمكن تكييف هذه الوظيفة مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال عدة عناصر يمكن إيجازها في الآتي(عزي والابراهيمي، 2010):

- إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي متطابقة مع فلسفة وأبعاد التنمية المستديمة.
- التركيز على ترابط أبعاد التنمية المستديمة وتداخلها مع العملية التكوينية .
- فاعلية التكوين الجامعي عبر تطبيق أساليب جديدة للطاقة المستدامة .
- إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات الجامعية .
- إدراج التربية البيئية في العملية التكوينية .

أما الوظيفة الثانية والمتمثلة في البحث العلمي، والذي يعد من السمات البارزة للعصر الحالي، لما له من دور كبير في عملية التنمية، وحل المشكلات المجتمعية وتطوير المعرفة الإنسانية، ووضعها في خدمة الإنسان والبيئة الاجتماعية المحيطة بكل أبعادها، ويمكن توجيه وظيفة البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الآتي (عزي وإبراهيمي، 2016):

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها وخلق المزيد من الطاقات البديلة، وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الإستراتيجيات البديلة في إستغلال الموارد المتاحة.
- إجراء البحوث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستديمة.
- توجيه برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) لدراسة مواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- إجراء البحوث ذات العلاقة بإستراتيجيات التكيف المناخي، والبحوث التي تدرس تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة .
- إنجاز البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة من المصادر المتجددة والمستدامة، التي تحد من التلوث وتغيرات المناخ .
- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة وتخفيض غير المتجددة من أجل الأجيال المستقبلية.
- إنشاء مراكز تعنى بالتنمية المستدامة .

أما الوظيفة الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع، فتتوزع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد من قبل الجامعة وفقاً لظروف وإمكانيات كل جـــامعة من جهة، ووفقاً لظروف المجتمع من جهة أخرى، ويمكن بيان مجـــالات خدمة المجتمع في الآتي (الرواشدة، 2011):

أ – القيام بالبحوث التطبيقية، وهي بحوث تطبيقية تستهدف حل مشكلات المجتمع وتسد حاجاته لخدمة أو سلعة معينة تحددها ظروف وأوضاع معينة .

ب – الاستشارات، وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع.

جـ – تنظيم وتنفيذ البرامج الحكومية والأهلية، وكذلك أفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات. التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج، بما يحقق مبدأ التربية المستمرة وما يستتبعه من نمو مهني .

د – عقد حلقات البحث والندوات والمؤتمرات العلمية والبرامج التثقيفية لطلابها وخريجيها للإلمام بكل ما يستحدث في مجالات تخصصاتهم ، بغرض رفع مستواهم وربطهم ببيئتهم ومجتمعهم، ومساعدتهم في معالجة المشكلات التي تواجههم في حياتهم العملية (المؤمني، 2016) .

الأمر الذي ينعكس في تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود، وتقوية روح المبادرة والمشاركة، وتوثيق العلاقات الإنسانية، ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة، وملاحقة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

2 – الدراسات السابقة:

2-1 دراسة السلمي (2017): بعنوان " دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس – جامعة الملك سعود أنموذجا " هدفت الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة الملك سعود أنموذجا)، حيث استخدمت الباحثة عينة بالطريقة العشوائية العنقودية، بحيث بلغ حجم العينة (88) عضو هيئة تدريس ممن يعملون بكليات الجامعة العلمي و والإنسانية، وقد بلغت النسبة المئوية (3%) من مجتمع الدراسة، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد إستبانة تكونت من (45) فقرة، موزعة على ثلاثة محاور (تنمية المجتمع، معوقات تنمية المجتمع، سبل تفعيل تنمية المجتمع)، و أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع كانت مرتفعة في جميع مجالات أداة الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير نوع الكلية والرتبة الأكاديمية.

2-2 دراسة البورنو (2016) : بعنوان " دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله (الجامعة الإسلامية دراسة حالة) " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وللوصول إلى هدف الدراسة فقد طورت الباحثة إستبانة تكونت من (56) فقرة، وزعت على أربعة محاور (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، التكنولوجي)، طبقت على (180) عضو هيئة تدريس، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كانت بدرجة كبيرة، بمتوسط بلغ نحو 3.75 (على سلم ليكرت الخماسي)، وخرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها، ضرورة القيام بحملات توعية عن التنمية المستديمة، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية المختلفة لنشر ثقافة الاستدامة في التنمية .

2-3 دراسة المؤمني (2016): بعنوان " دور كليتي إربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها " هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كليتي إربد وعجلون الجامعتين في تنمية المجتمع المحلي، واعتمدت الباحثة في تحقيق هدف الدراسة من خلال إستبانة موجهة إلى (70) عضو هيئة تدريس، وتوصلت نتائج الدراسة

من خلال التحليل الإحصائي، إلى أن دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي جاءت بدرجة متوسطة، كما دلت نتائج التحليل الإحصائي على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في الأداة ككل، تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الفئة (دكتوراه)، وتمثلت أهم المعوقات التي تحول دون قيام كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي، في أن معظم البحوث العلمية تستخدم لغايات شخصية كالحصول على درجة علمية أو ترقية .

2-4 دراسة العتيبي (2013): بعنوان "مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة " هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث صمم الباحث إستبانة متعددة المحاور، طبقت على عدد(113) من القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هي أن درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وأن قوة درجة المساهمة تمثلت في التنمية الاقتصادية ثم التنمية التعليمية ثم التنمية الإدارية ثم التنمية الصحية، ويلي ذلك التنمية لاجتماعية، ثم التنمية البيئية، وأخيراً التنمية الثقافية، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة، تعزى لمتغيرات طبيعة العمل والمؤهل العلمي، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة الأقل، وأوصت الدراسة بعدة توصيات، أهمها أن تعطي الجامعة مزيداً من الاهتمام لكافة مجالات التنمية المستدامة .

2-5 دراسة حسن (2007): بعنوان " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع " هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال وظائفها وواقع هذه العلاقة، مع توضيح أهم المفاهيم التي تبرز مبررات هذه العلاقة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن إستبانة طبقت على عينة تمثلت في (80) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية – جامعة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع ضعيفة، وأن الجامعة لا تزال عاجزة على بناء علاقة تفاعلية قوية مع المجتمع، وأن الجامعة لها دور أعلى تجاه الثورة المعلوماتية والمعرفية .

2-6 دراسة المصري (2004): بعنوان " تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية " هدفت الدراسة إلى تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى (التعليمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع) من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، استخدم فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم تصميم إستبانة مكونة من(55) فقرة، حيث تم

تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من (186) عضواً من حملة الماجستير والدكتوراه . وتوصلت الدراسة إلى تدني الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص)، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في الخطط الأكاديمية بما يعزز الدور التنموي لوظائفها الثلاث.

ثالثاً – الطريقة والإجراءات:

1 – منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات الوصفية، التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يستهدف الحصول على بيانات كاملة ودقيقة عن الظاهرة المنوي دراستها، ويعد منهج المسح الاجتماعي بالعينة جهداً علمياً منظماً، للحصول على بيانات الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة، بالإضافة إلى انه يعد من ابرز المناهج المستخدمة في ميدان الدراسات الاجتماعية.

2 – مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية (طرابلس، الزيتونة، المرقب، مصراتة، بني وليد) والبالغ عددهم على الترتيب (2970، 1063، 1431، 1412، 1023) عضو هيئة تدريس، أي أن المجموع الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات بلغ نحو (7899) عضو هيئة تدريس من مختلف الدرجات العلمية والخبرات، والمستمرون في عملهم خلال تنفيذ الدراسة للعام الجامعي (2017–2018)، حسب إحصائيات إدارات شؤون أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات .

3– عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بإستخدام عينة عشوائية طبقية متناسبة (Proportional Stratified Random Sample)، بحيث تم إحتساب عدد عناصر كل طبقة بإستخدام الصيغة الآتية : عدد عناصر الطبقة الواحدة = (حجم الطبقة / حجم المجتمع)* حجم العينة (النجار والنجار والزعبي، 2010، ص 115)، وذلك من خلال إستهداف (500) عضو هيئة تدريس ممن يعملون في الجامعات الليبية (طرابلس، الزيتونة، المرقب، مصراتة، بني وليد)، بكلياتها المختلفة، العلمية والإنسانية والطبية، وعلى ذلك فإن عدد عناصر الطبقات الخمسة (المكونة لحجم العينة الإجمالي) للجامعات المذكورة هي

على التوالي : (188، 67، 91، 89، 65)، هذا مع ملاحظة أن حجم العينة (الإجمالي) قد حدد وفقاً لجداول سيكاران التي أعدها في هذا الخصوص (Sekaran,2003,p 294) ، مع تحديد هامش إضافي، قدر بنحو (133) إستبانة (حدد هذا الهامش من قبل الباحث، إعتماداً على خبرته الشخصية) تحسباً لعدم الإرجاع أو لعدم صلاحية التحليل، إلا أن المسترجع من الاستبيانات والصالح لعملية التحليل بلغ (380) إستبانة، بحيث بلغت النسبة المئوية لهذه العينة نحو(4.8 %) من مجتمع الدراسة.

4- أداة الدراسة:

تعد الإستبانة الأداة الرئيسة المستخدمة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وبعد الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، تم تطوير إستبانة بحيث تلاءم البيئة الليبية، وذلك اعتمادا على الدراسات السابقة، مثل دراسة (البورنو، 2016)، ودراسة المؤمني (2016) ، ودراسة العتيبي (2013)، حيث تكون الاستبيان من (50) فقرة، وزعت على خمس مجالات، الأول (المجال الاجتماعي) وتم قياسه من خلال (16) فقرة، الثاني (المجال البيئي) وتم قياسه من خلال (12) فقرة، الثالث (المجال الاقتصادي) وتم قياسه من خلال (12) فقرة، الرابع (المجال التكنولوجي) وتم قياسه من خلال (10) فقرات، الخامس (سبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستديمة) وتم قياسه من خلال (10) فقرات، وقد تم اعتماد المعيار التالي في تصنيف المتوسطات: 1 – 1.79 درجة ضعيفة جداً، 1.80–2.59 درجة ضعيفة درجة ضعيفة، 2.60–3.39 درجة متوسطة، 3.40– 4.19 درجة كبيرة، 4.20 فأكثر درجة كبيرة جداً.

5 – إجراءات الصدق والثبات للأداة:

5-1 صدق المحكمين:

للتأكد من صدق الأداة، فقد تم عرض الاستبانة بعد تصميمها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، لإبداء رأيهم في الاستبانة سواء من حيث مناسبة فقراتها لأهداف البحث، أو من حيث مدى تغطيتها للجوانب والمجالات المقصودة في الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين التي أبدوها على بعض العبارات، فقد أجريت التعديلات المطلوبة بحيث ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية .

5-2 صدق البناء:

لحساب صدق البناء للأداة تم حساب معاملات الإرتباط لسبيرمان بين درجة كل مجال وآخر، وبين درجة كل مجال والدرجة الكلية للأداة، والجدول رقم (2) يبين ذلك، حيث يتبين أن جميع مجالات إستبانة معوقات البحث العلمي في الجامعات الليبية، قد حققت إرتباطات دالة إحصائياً مع بعضها البعض، ومع الدرجة الكلية للأداة، عند مستوى دلالة (0.01)، فقد تراوحت معاملات الإرتباط بين (0.73 – 0.84)، مما يدل على أن الإستبانة في صورتها النهائية تتسم بدرجة عالية من صدق البناء، كما يشير ذلك إلى أن جميع مجالات الإستبانة تشترك في قياس سمة متطلبات التنمية المستدامة لدى الجامعات الليبية، وسبل تفعيل هذا الدور لدى أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس .

5-3 ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة القياس، والذي يُعرّف بأنه " مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحث نفس الظروف والشروط " (دودين، 2010، ص 209)، أجري إختبار معامل الثبات الداخلي، حسب معادلة كرونباخ ألفا (Kronbach alpha) للمحاور والأداة ككل، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (0.85)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي، الأمر الذي يجعلها واضحة لقارئيها، وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل، والجدول رقم (3) يبن قيم معامل الثبات الداخلي للمحاور والأداة ككل .

جدول (2)

يبين صدق البناء الداخلي (الإرتباط بين محاور الإستبيان وفق تحليل سبيرمان)

	المجال الاجتماعي	المجال البيئي	المجال الاقتصادي	المجال التكنولوجي	الأداة ككل
المجال الاجتماعي	1	0.63**	0.48**	0.45**	0.81**
المجال البيئي	0.63**	1	0.59**	0.48**	0.84**
المجال الاقتصادي	0.48**	0.59**	1	0.45**	0.81**
المجال التكنولوجي	0.45**	0.48**	0.45**	1	0.73**
الأداة ككل	0.81**	0.84**	0.81**	0.73**	1

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

** Correlation is Significant at 0.01 Level (2 – tailed) .

جدول (3)

معامل الثبات الداخلي (معامل كرونباخ ألفا) للمحاور والأداة ككل

ر.م	المحور	الثبات الداخلي
1	المجال الاجتماعي	0.78
2	المجال البيئي	0.86
3	المجال الاقتصادي	0.89
4	المجال التكنولوجي	0.86
5	الأداة ككل	0.85

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

5- المعالجة الإحصائية:

تم ترميز البيانات ومعالجتها إحصائياً، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، حيث أستخدم الإحصاء الوصفي والتحليلي، واستخرجت التكرارات والنسب المئوية في وصف خصائص مجتمع الدراسة بحيث تم الآتي:

- للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا .
- للإجابة على التساؤل الأول، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والوزن النسبي .
- للإجابة على التساؤل الثاني، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وتم تطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) (Multivariate Analysis of Variance) للكشف عن الفروق في جميع مجالات تنمية المجتمع المحلي تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص).
- للإجابة على التساؤل الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والوزن النسبي.

6 – عرض النتائج وتحليلها:

6-1 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يشير الجدول رقم (4) إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس لعينة الدراسة من فئة الذكور قد بلغت نحو (62 %)، في حين بلغت نسبة الإناث (38 %)، وفيما يتعلق بالعمر فقد سجلت نسبة الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) النسبة الأقل إذ بلغت (4 %)، في حين سجلت نسبة الفئة العمرية (30سنة فأقل من 40 سنة) نحو (36 %)، أما النسبة الأعلى فقد سجلتها الفئة العمرية (40 سنة فأقل من 50 سنة) إذ بلغت (42 %)، أما نسبة الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) فقد بلغت (18 %)، أما فيما يتعلق بالدرجة العلمية، فقد سجلت درجة محاضر مساعد النسبة الأعلى إذ سجلت ما نسبته (53 %)، في حين سجلت نسبة درجة محاضر نحو (24 %)، أما درجة أستاذ مساعد فقد سجلت ما نسبته (13 %)، في حين سجلت درجة أستاذ مشارك ما نسبته (6 %)، أما درجة أستاذ فقد سجلت النسبة الأقل إذ بلغت نحو (4 %)، أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد سجلت نسبة درجة الماجستير نحو (60%)، في حين بلغت نسبة درجة الدكتوراه بلغت (40%)، أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة التدريسية، فقد سجلت سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) النسبة الأعلى إذ بلغت نحو (36%)، في حين سجلت نسبة سنوات الخبرة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) نحو (31 %)، أما سنوات الخبرة (من سنة 11 إلى 15 سنة) فقد سجلت النسبة الأقل إذ بلغت نحو (15 %)، في حين سجلت نسبة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) ما نسبته (18 %)، أما فيما يتعلق بالتخصص فقد سجل تخصص العلوم التطبيقية النسبة الأعلى إذ بلغت نحو 38 %، في حين سجلت العلوم الإنسانية ما نسبته 35%، أما العلوم الطبية فقد سجلت النسبة الأقل إذ بلغت نحو 27 % .

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة

المتغير المستقل	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	236	62
	أنثى	144	38
العمر	أقل من 30 سنة	15	4
	30 سنة فأقل من 40 سنة	137	36
	40 سنة فأقل من 50 سنة	160	42
	50 سنة فأكثر	68	18
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	201	53
	محاضر	91	24

المتغير المستقل	الفئات	التكرار	النسبة
	أستاذ مساعد	50	13
	أستاذ مشارك	23	6
	أستاذ	15	4
المؤهل	ماجستير	228	60
	دكتوراه	152	40
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	137	36
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	118	31
	من 11 سنة إلى 15 سنة	57	15
	أكثر من 15 سنة	68	18
التخصص	علوم تطبيقية	144	38
	علوم طبية	103	27
	علوم إنسانية	133	35

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

6-2 النتائج المتعلقة بإجابة تساؤلات الدراسة :

6-2-1 النتائج المتعلقة بإجابة التساؤل الأول في الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تنمية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأكثر مجالات تنمية متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الليبي شيوعاً من قبل الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها، والجدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على إستبانة دور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة

ر . م	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	المجال الاجتماعي	16	2.02	0.58	0.40	ضعيفة	4
2	المجال البيئي	12	2.34	0,67	0.47	ضعيفة	3
3	المجال الاقتصادي	12	2.46	0.80	0.49	ضعيفة	2
4	المجال التكنولوجي	10	2.60	0.79	0.52	متوسطة	1
	الدرجة الكلية للإستبانة	50	2.31	0.56	0.46	ضعيفة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

حيث جاء في المرتبة الأولى المجال التكنولوجي بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.60) وانحراف معياري (0.79) وبوزن نسبي (0.55)، بينما جاء في المرتبة الثانية المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي (2.46) وانحراف معياري (0.80)، وبوزن نسبي (0.49)، في حين سجل المجال البيئي المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.34) وبانحراف معياري (0,67) ووزن نسبي (0.47)، أما المجال الاجتماعي فقد سجل المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.02) وانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي بلغ (0.40)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (2.31) وبانحراف معياري (0.56) ووزن نسبي (0.46)، مما يعني وبشكل عام أن درجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تنمية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، وعلى جميع المحاور كان بدرجة ضعيفة من الأهمية (باستثناء المجال التكنولوجي الذي سجل درجة متوسطة) كون جميع المتوسطات الحسابية للمحاور والأداة اقل من (2.60).

ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة البورنو (2016) التي جاءت نتائجها لدرجة ممارسة جامعة الإسلامية لدورها في تنمية متطلبات التنمية المستدامة لديها، بدرجة كبيرة الأهمية، إذ سجل متوسط الأداة ككل نحو (3.75).

وبالنظر إلى هذه النسب والأرقام، نستنتج أن درجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تنمية متطلبات التنمية المستدامة لديها، جاء بدرجة ضعيفة، الأمر الذي يعني أن الجامعات الليبية مطالبة مستقبلاً بدور أفضل في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة .

المجال الأول – المجال الاجتماعي:

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (تنمية المجتمع المحلي اجتماعيا)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الأولى، حيث تنص الأولى على " تشجع الجامعة طلابها على المشاركة في مجال العمل التطوعي لخدمة المجتمع " بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (1.02)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (13) والتي تنص على " تضع أهدافها الإستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع " بمتوسط حسابي بلغ (2.27) وانحراف معياري (1.05)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة (14)، والتي تنص على حيث تنص على " تقدم برامج توعية للتعريف بالتنمية المستدامة وتبنيها في المجتمع "بمتوسط حسابي بلغ (2.25) وانحراف معياري (0.81)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تعمل الجامعة على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيا " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (1.73) وانحراف معياري (0.95) . وقد

بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (المجال الاجتماعي) بنحو (2.02) وانحراف معياري (0.40) وهو يقابل التقدير بدرجة ضعيفة .

مما تقدم يمكن القول، أن دور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، كان ضعيف الأهمية، ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العتيبي (2013)، في محورها الخاص بمساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، حيث جاءت بدرجة متوسطة في هذا المجال.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المجال الأول (المجال الاجتماعي)

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تقدم الجامعة دورات تدريبية لتنمية مهارات أفراد المجتمع .	1.85	1.01	0.37	ضعيفة	14
2	تعمل الجامعة على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيا .	1.73	0.95	0.35	ضعيفة جداً	16
3	تدعم الجامعة البرامج والخطط التي تخفف من حدة الفقر في المجتمع.	1.75	0.79	0.35	ضعيفة جداً	15
4	تشكل الجامعة فرقاً بحثية لدراسة المشكلات الاجتماعية وتقديم الحلول المناسبة لها .	1.97	0.80	0.39	ضعيفة	10
5	تعمل الجامعة جاهدة لحل قضايا التخلف الاجتماعي المرتبط بالقبلية والجهوية .	2.0	0.90	0.40	ضعيفة	8
6	تعمل الجامعة على تنمية المرأة وصحة الطفل في البيئة المحلية .	2.02	0.87	0.40	ضعيفة	7
7	تشجع الجامعة طلابها على المشاركة في مجال العمل التطوعي لخدمة المجتمع .	2.47	1.02	0.49	ضعيفة	1
8	تقدم الجامعة إرشاداً مهنياً وظيفياً للخريجين لمساعدتهم في الالتحاق بسوق العمل .	2.08	0.99	0.42	ضعيفة	5
9	توفر الجامعة مركزاً ثقافياً يتولى تقديم الخدمات والتوعية الثقافية والأسرية للمجتمع المحلي .	1.86	0.91	0.37	ضعيفة	13
10	تقوم الجامعة بدفع الأفراد للمساهمة بدور فعال بقدر الإمكان في عملية التنمية الاجتماعية .	2.07	00.94	0.41	ضعيفة	6
11	تقوم الجامعة بتقدير الحاجات المجتمعية بشكل دوري، وتوظيف إمكانياتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي .	1.98	0.87	0.40	ضعيفة	9
12	تقوم الجامعة بالعمل على توفير فرص العمل المحلية، بما يسهم في المحافظة على السكان في تجمعاتهم المختلفة والحد من الهجرة الريفية إلى المدن .	1.94	1.01	0.39	ضعيفة	11
13	تضع أهدافها الإستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع.	2.27	1.05	0.45	ضعيفة	2
14	تقدم برامج توعية للتعريف بالتنمية المستدامة وتبنيها في المجتمع .	2.25	0.81	0.45	ضعيفة	3

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
15	توفر برامج تعليمية وتدريبية تناسب احتياجات المرأة وفئة المعاقين .	1.87	0.95	0.37	ضعيفة	12
16	تسهم في تطوير قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية في مجال التنمية المستدامة .	2.15	0.92	0.43	ضعيفة	4
	المجال ككل	2.02		0.40	ضعيفة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

المجال الثاني– المجال البيئي :

يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني (المجال البيئي)، حيث جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على "ترفد الجامعة المجتمع المحلي بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع البيئية " في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (1.18)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (6) والتي تنص على "تعمل الجامعة على إدراج القيم البيئية في بعض المقررات الجامعية " بمتوسط حسابي بلغ (2.55) وانحراف معياري (0.87)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (7) والتي تنص على " توجه الجامعة طلبتها للإسهام في وضع حلول مهنية مناسبة لمشكلات المجتمع المحلي البيئية " بمتوسط حسابي بلغ (2.47) وانحراف معياري (0.96)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "تسهم الجامعة في استثمار الموارد البحرية بطريقة صديقة للبيئة المحلية " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.73) وانحراف معياري (0.82). وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (المجال البيئي) (2.46) وانحراف معياري (0.99) وهو يقابل التقدير بدرجة ضعيفة.

مما تقدم يمكن القول أن دور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة في المجال البيئي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، كان ضعيف الأهمية، ولا تتفق أيضاً هذه النتيجة مع نتائج دراسة العتيبي (2013) في مجالها الخاص بمساهمة جامعة نجران في التنمية البيئية بالمجتمع المحلي، من وجهة القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، حيث جاءت بدرجة متوسطة على هذا المجال.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المجال الأول (المجال البيئي)

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تعمل الجامعة جاهدة على نشر ثقافة المحافظة على الموارد البيئية .	2.27	0.84	0.45	ضعيفة	10
2	تعمل الجامعة جاهدة على توعية المجتمع المحلي بمشاكل التلوث البيئي .	2.38	0.88	0.48	ضعيفة	7
3	تعمل الجامعة على نشر ثقافة ترشيد المياه في المجتمع المحلي .	2.15	0.95	0.43	ضعيفة	11
4	تعمل الجامعة على تشجيع البحوث العلمية في مجال مكافحة التصحر .	2.35	0.99	0.47	ضعيفة	8
5	تعمل الجامعة على نشر ثقافة الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة .	2.29	1.03	0.46	ضعيفة	9
6	تعمل الجامعة على إدراج القيم البيئية في بعض المقررات الجامعية.	2.55	0.87	0.51	ضعيفة	2
7	توجه الجامعة طلبتها للإسهام في وضع حلول مهنية مناسبة لمشكلات المجتمع المحلي البيئية.	2.47	0.96	0.49	ضعيفة	3
8	تنظم الجامعة الندوات لإيجاد الحلول لبعض المشكلات البيئية المحلية، كما توفر دورات علمية مخصصة لأفراد المجتمع في مجال حماية البيئة .	2.44	0.93	0.49	ضعيفة	6
9	تسهم الجامعة في استثمار الموارد البحرية بطريقة صديقة للبيئة المحلية .	1.73	0.82	0.35	ضعيفة جداً	12
10	تعمل الجامعة على ربط بعض البحوث العلمية بالمؤشرات البيئية .	2.45	0.98	0.49	ضعيفة	5
11	ترفد الجامعة المجتمع المحلي بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع البيئية .	2.58	1.18	0.52	ضعيفة	1
12	تتواصل مع مراكز البحوث المحلية والعالمية للاطلاع على آخر المستجدات في المجال البيئي .	2.46	0.99	0.49	ضعيفة	4
	المجال ككل	2.46	0.99	0.49	ضعيفة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

المجال الثالث – المجال الاقتصادي:

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات للمجال الثالث (المجال الاقتصادي)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تهتم الجامعة بعقد الفعاليات العلمية (مؤتمرات، ندوات علمية، ورش عمل، أيام دراسية) لدعم اقتصاد المجتمع المحلي. " في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (1.02)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تعمل الجامعة جاهدة على تشجيع البحوث العلمية المتعلقة باحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي " بمتوسط حسابي بلغ (2.78) وانحراف معياري (1.09)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (5) والتي تنص على " توجه الجامعة النشاط العلمي للعاملين فيها لوضع حلول للمشكلات الاقتصادية في المجتمع المحلي " بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وانحراف معياري (0.91)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تقترح الجامعة حلولاً لمشكلة البطالة في المجتمع المحلي " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.08) وانحراف معياري (0.94)، وقد

بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل (المجال الاقتصادي) (2.46) وانحراف معياري (0.80) وهو يقابل التقدير بدرجة ضعيفة .

مما تقدم يمكن القول أن دور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، كان ضعيف الأهمية،، باستثناء الفقرات رقم (4) والتي تنص على " تهتم الجامعة بعقد الفعاليات العلمية (مؤتمرات، ندوات علمية، ورش عمل، أيام دراسية) لدعم اقتصاد المجتمع المحلي "، وكذلك الفقرة رقم (5) والتي تنص على " توجه الجامعة النشاط العلمي للعاملين فيها لوضع حلول للمشكلات الاقتصادية في المجتمع المحلي " وكذلك الفقرة (6) والتي تنص على " تعمل الجامعة جاهدة على تشجيع البحوث العلمية المتعلقة باحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي " حيث حازت تلك الفقرات على درجة متوسطة من الأهمية، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (المجال الاقتصادي) (2.46) وانحراف معياري (0.80) وهو يقابل التقدير بدرجة ضعيفة .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المصري (2004) التي توصلت إلى تدني الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، ولا تتفق هذه النتيجة – إلى حد ما – مع نتائج دراستي العتيبي (2013) ، المؤمني (2016)، في محوريهما الخاص بالتنمية الاقتصادية إذ جاءت درجة الأداء بأهمية متوسطة لكلا الدراستين .

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المجال الأول (المجال الاقتصادي)

ر م .	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تشارك الجامعة في وضع الخطط الاقتصادية التنموية للمجتمع المحلي .	2.40	1.01	0.48	ضعيفة	6
2	تقدم الجامعة الدعم الفني لمؤسسات المجتمع المحلي الاقتصادية .	2.38	0.97	0.47	ضعيفة	7
3	تشارك الجامعة في تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية المحلية .	2.25	0.96	0.45	ضعيفة	11
4	تهتم الجامعة بعقد الفعاليات العلمية (مؤتمرات، ندوات علمية، ورش عمل، أيام دراسية) لدعم اقتصاد المجتمع المحلي.	2.92	1.02	0.58	متوسطة	1
5	توجه الجامعة النشاط العلمي للعاملين فيها لوضع حلول للمشكلات الاقتصادية في المجتمع المحلي .	2.63	0.91	0.52	متوسطة	3
6	تعمل الجامعة جاهدة على تشجيع البحوث العلمية المتعلقة باحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي .	2.78	1.09	0.56	متوسطة	2
7	تقترح الجامعة حلولاً لمشكلة البطالة في المجتمع المحلي.	2.08	0.94	0.42	ضعيفة	12
8	تسهم الجامعة في تطوير الهياكل التنظيمية لبنية الاقتصاد المحلي .	2.37	0.99	0.47	ضعيفة	8
9	تسهم الجامعة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع المجتمع المحلي .	2.48	1.15	0.49	ضعيفة	5

10	تشجع البحوث العلمية في مجال احتياجات سوق العمل	2.58	0.96	0.52	ضعيفة	4
11	تتبنى خططا اقتصادية لدعم التوجه نحو التنويع الاقتصادي للاقتصاد الوطني.	2.36	1.08	0.47	ضعيفة	9
12	تسهم في تطوير قدرات المؤسسات الاقتصادية الوطنية .	2.33	1.08	0.46	ضعيفة	10
	المجال ككل	2.46	0.80	0.49	ضعيفة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

المجال الرابع – المجال التكنولوجي:

يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات للمجال الثالث (المجال التكنولوجي)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تشجع الجامعة العاملين بها على توظيف الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية " في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (1.26)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تتفق المعايير الأكاديمية التي تتبناها الجامعة مع معايير الاعتماد الدولي " بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري (0.98)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (5) والتي تنص على " تنمي قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلبة في التعامل مع التقنيات الحديثة " بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وانحراف معياري (1.17)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تطبق الجامعة نظام التعليم الالكتروني " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.13) وبانحراف معياري (1.16)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (المجال التكنولوجي) (2.60) وانحراف معياري (0.79)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العتيبي (2013) على نفس المجال الخاص بمساهمة جامعة نجران في التنمية التعليمية والتكنولوجية، حيث جاء متوسط المجال بدرجة متوسطة، بحيث بلغ المتوسط للمجال ككل نحو (3.15) وبانحراف معياري (1.02)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة البورنو (2016) على نفس المجال، إذ سجل متوسط المجال التكنولوجي نحو (4.25) وبانحراف معياري بلغ نحو (0.57) وهو ما يقابل التقدير بدرجة كبيرة جداً.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المجال الأول (المجال التكنولوجي)

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تعمل الجامعة على تدريب طلابها على مهارات إدارة المعرفة بغرض إمداد المجتمع بكوادر بشرية تستطيع إدارة المعرفة بفعالية .	2.72	1.12	0.54	متوسطة	5
2	تتفق المعايير الأكاديمية التي تتبناها الجامعة مع معايير الاعتماد الدولي .	2.80	0.98	0.56	متوسطة	2
3	تشجع الجامعة العاملين بها على توظيف الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية .	2.87	1.26	0.57	متوسطة	1
4	توفر لأعضاء هيئة التدريس والطلبة قواعد بيانات عالمية .	2.35	1.02	0.47	ضعيفة	9
5	تنمي قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلبة في التعامل مع التقنيات الحديثة.	2.77	1.17	0.55	متوسطة	3
6	تعمل على توفير خدماتها للطلبة وأعضاء هيئة التدريس عبر صفحاتها الالكترونية .	2.76	1.14	0.55	متوسطة	4
7	تطبق الجامعة نظام التعليم الالكتروني .	2.13	1.16	0.43	ضعيفة	10
8	توفر الجامعة عاملين مؤهلين ومختصين ذوي كفاءة عالية في المجال التكنولوجي .	2.52	1.09	0.50	ضعيفة	7
9	تربط الجامعة التعليم بضرورات الحياة المجتمعية .	2.60	0.97	0.52	متوسطة	6
10	تلبي الأنشطة التعليمية التي تمارس في الجامعة احتياجات المواطنين .	2.37	0.90	0.47	ضعيفة	8
	المجال ككل	2.60	0.79	0.52	متوسطة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

6-2-2 النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الثاني:

والذي ينص على " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (α = 0.05) بين متوسطات درجات تقدير عينة الدراسة لدرجة ممارسة الجامعات الليبية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص).

للإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، حسب متغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص)، حيث يظهر الجدولان (10- أ)، (10- ب) بأن هناك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمجالات تلبية متطلبات التنمية المستديمة تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل،

سنوات الخبرة)، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم تطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) في جميع مجالات تلبية متطلبات التنمية المستديمة لمتغيرات الدراسة.

والجدول رقم (11) يبين نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق لدور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص)، ومنه يتبين الآتي :

أ – وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلال(α=0.05) للمجال الاقتصادي تعزى للمؤهل العلمي، لصالح فئة (الماجستير) حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.48)، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة الأخرى (الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

ب – وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للمجال البيئي تعزى لمتغير سنوات الخبرة، لصالح الفئة (أكثر من 15 سنة) بمتوسط حسابي (2.53) تلتها الفئة (من 11 سنة إلى 15 سنة) بمتوسط (2.51) ثم الفئة (أقل من 5 سنوات) بمتوسط (2.31)، وأخيرا الفئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) بمتوسط حسابي (2.03)، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة الأخرى (الاجتماعي، الاقتصادي، التكنولوجي) تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

جـ – لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة (الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي، التكنولوجي) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص).

جدول رقم (10– أ)

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.317	0.117
	أنثى	2.417	0.137
العمر	أقل من 30 سنة	3.167	0.45
	30 سنة فأقل من 40 سنة	2.204	0.16
	40 فأقل من 50 سنة	2.373	0.14
	50 سنة فأكثر	2.420	0.18
	محاضر مساعد	2.41	0.17
	محاضر	2.08	0.16

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	2.49	0.17
	أستاذ مشارك	2.79	0.32
	أستاذ	2.21	0.26
المؤهل	ماجستير	2.22	0.14
	دكتوراه	2.44	0.11
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2.31	0.18
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	2.03	0.19
	من 11 سنة إلى 15 سنة	2.51	0.23
	أكثر من 15 سنة	2.53	0.14
التخصص	علوم تطبيقية	2.19	0.14
	علوم طبية	2.38	0.17
	علوم إنسانية	2.52	0.15

نتائج تحليل التباين المتعدد (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال البيئي حسب المتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص)

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

جدول رقم (10- ب)

نتائج تحليل التباين المتعدد (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الاقتصادي حسب المتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المؤهل، سنوات الخبرة)

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.45	0.11
	أنثى	2.41	0.13
العمر	أقل من 30 سنة	3.70	0.45
	30 سنة فأقل من 40 سنة	2.44	0.15
	40 فأقل من 50 سنة	2.31	0.14
	50 سنة فأكثر	4.40	0.18
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	2.67	0.17
	محاضر	2.16	0.16
	أستاذ مساعد	2.41	0.17

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل	أستاذ مشارك	2.83	0.32
	أستاذ	2.22	0.25
	ماجستير	2.48	0.14
	دكتوراه	2.41	0.11
الخبرة	أقل من 5 سنوات	2.39	0.18
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	2.27	0.18
	من 11 سنة إلى 15 سنة	2.33	0.23
	أكثر من 15 سنة	2.20	0.14
التخصص	علوم تطبيقية	2.12	0.14
	علوم طبية	2.49	0.16
	علوم إنسانية	2.72	0.15

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

6-2-3 النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الثالث :

والذي ينص على " ما سبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ "

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بمجال (سبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)، والملخصة في الجدول رقم (12)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات هذا المجال (3.30- 4.82)، وقد تحصلت جميع فقرات هذا المجال على تقديرات بدرجة كبيرة، وبدرجة كبيرة جداً (باستثناء الفقرة رقم 1 التي سجل تقديرها الدرجة المتوسطة)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع، والتي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة " في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (4.82) وانحراف معياري (1.09)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8)، والتي تنص على " العمل على عقد المؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة واستقطاب المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة للحفاظ على المصادر البيئية " بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وانحراف معياري (0.99)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (4) والتي تنص على " التعاون مع المجتمع ومؤسساته والمساهمة في حل مشكلاته وتنمية وتخطيط المشاريع التي تعمل على تطوير البيئة والحفاظ عليها "

بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.95)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة والتي تنص على " زيادة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي خاصة المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة " بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وانحراف معياري (1.09)، أما المرتبة الخامسة فقد سجلتها الفقرة رقم (12) والتي تنص على " العمل على توعية المجتمع بمشاكل التلوث البيئي مع نشر ثقافة المحافظة على الموارد البيئية من خلال الندوات والمؤتمرات والمطبوعات " بمتوسط حسابي بلغ نحو (4.01) وانحراف معياري (0.93)، أما المرتبة الأخيرة فقد سجلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على " رفد الجامعة بأعضاء هيئة التدريس ومساعدي البُحَّاث المتخصصين في المجالات المختلفة للتنمية المستدامة " بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وانحراف معياري (1.01)، هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل نحو(4.01) بانحراف معياري (1.01)، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة .

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق لدور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للمتغيرات المستقلة

متغيرات الدراسة	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
الجنس	المجال الاجتماعي	0.101	1	0.101	0.265	0.612
	المجال البيئي	0.010	1	0.010	0.023	0.882
	المجال الاقتصادي	1.923	1	1.923	3.564	0.073
	المجال التكنولوجي	0.149	1	0.149	0.220	0.644
	الأداة ككل	0.288	1	0.288	0.967	0.337
العمر	المجال الاجتماعي	1.230	3	0.410	1.070	0.383
	المجال البيئي	0.185	3	0.062	0.134	0.938
	المجال الاقتصادي	3.008	3	1.003	1.859	0.168
	المجال التكنولوجي	0.027	3	0.009	0.013	0.998
	الأداة ككل	0.198	3	0.066	0.222	0.880
الدرجة العلمية	المجال الاجتماعي	1.076	4	0.269	0.702	0.599
	المجال البيئي	1.299	4	0.325	0.708	0.596
	المجال الاقتصادي	2.812	4	0.703	1.303	0.301
	المجال التكنولوجي	3.517	4	0.879	1.294	0.304
	الأداة ككل	1.652	4	0.413	1.387	0.272

متغيرات الدراسة	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
المؤهل	المجال الاجتماعي	0.028	1	0.028	0.074	0.788
	المجال البيئي	0.11	1	0.011	0.024	0.878
	المجال الاقتصادي	3.329	1	3.294	6.107	0.022
	المجال التكنولوجي	0.102	1	0.102	0.149	0.703
	الأداة ككل	0.118	1	0.118	0.396	0.536
سنوات الخبرة	المجال الاجتماعي	1.695	3	0.565	2.640	0.090
	المجال البيئي	3.215	3	1.072	3.628	0.040
	المجال الاقتصادي	1.538	3	0.513	1.243	0.332
	المجال التكنولوجي	1.698	3	0.566	1.384	0.289
	الأداة ككل	2.085	3	0.695	0.930	0.452
التخصص	المجال الاجتماعي	0.106	2	0.053	0.247	0.785
	المجال البيئي	0.131	2	0.065	0.222	0.804
	المجال الاقتصادي	0.0396	2	0.198	0.480	0.628
	المجال التكنولوجي	0.511	2	0.256	0.625	0.550
	الأداة ككل	1.111	2	0.555	0.744	0.493
الخطأ	المجال الاجتماعي	2.997	14	0.214		
	المجال البيئي	4.135	14	0.295		
	المجال الاقتصادي	5.775	14	0.413		
	المجال التكنولوجي	5.726	14	0.409		
	الأداة ككل	10.457	14	0.747		
المجموع المصحح	المجال الاجتماعي	18.269	59			
	المجال البيئي	20.028	59			
	المجال الاقتصادي	26.986	59			
	المجال التكنولوجي	37.491	59			
	الأداة ككل	36.502	59			

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لسبل تفعيل دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	رفد الجامعة بأعضاء هيئة التدريس ومساعدي البُحَّاث المتخصصين في المجالات المختلفة للتنمية المستدامة.	3.30	1.01	0.66	متوسطة	12
2	زيادة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي خاصة المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة.	4.03	1.09	0.81	كبيرة	4
3	استضافة الخبراء المتخصصين في مجالات التنمية المستدامة .	3.80	0.98	0.76	كبيرة	11
4	التعاون مع المجتمع ومؤسساته والمساهمة في حل مشكلاته وتنمية وتخطيط المشاريع التي تعمل على تطوير البيئة والحفاظ عليها .	4.20	0.95	0.84	كبيرة جداً	3
5	تقوية علاقة التكامل فيما بين الجامعة ووحدات المجتمع الخارجية .	3.99	1.07	0.80	كبيرة	6
6	ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع والتي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة .	4.82	1.09	0.96	كبيرة جداً	1
7	توظيف التقنيات الحديثة ومواكبة التطور التكنولوجي، وتوفير مصادر معرفية متنوعة لخدمة العملية التعليمية	3.95	1.04	0.79	كبيرة	8
8	العمل على عقد المؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة واستقطاب المؤسسات (المحلية والدولية) ذات العلاقة للحفاظ على المصادر البيئية .	4.27	0.99	0.85	كبيرة جداً	2
9	تضمين القيم البيئية في بعض المقررات الجامعية في كافة التخصصات الجامعية .	3.89	1.03	0.78	كبيرة	10
10	إنشاء مراكز بحث متخصصة في الجامعات تعنى بالتنمية المستديمة .	3.92	0.97	0.78	كبيرة	9
11	توفير برامج تدريبية مخططة لتنمية مهارات أفراد المجتمع وزيادة قدراتهم الإنتاجية.	3.98	0.95	0.79	كبيرة	7
12	العمل على توعية المجتمع بمشاكل التلوث البيئي مع نشر ثقافة المحافظة على الموارد البيئية من خلال الندوات والمؤتمرات والمطبوعات .	4.01	0.93	0.80	كبيرة	5
المحور ككل		4.01	1.01	0.80	كبيرة	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

7- النتائج والتوصيات:

7-1 النتائج: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في الآتي:

7-1-1 أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة ضعيفة لمتوسط الأداة ككل، لدور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة في جميع المجالات، باستثناء المجال التكنولوجي الذي سجل درجة متوسطة، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية.

7-1-2 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للمجال الاقتصادي تعزى للمؤهل العلمي، لصالح فئة (الماجستير)، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة الأخرى (الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

7-1-3 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للمجال البيئي تعزى لمتغير سنوات الخبرة، لصالح الفئة (أكثر من 15 سنة) بمتوسط حسابي (2.53) تلتها الفئة (من 11 سنة إلى 15 سنة) بمتوسط (2.51) ثم الفئة (أقل من 5 سنوات) بمتوسط (2.31)، وأخيرا الفئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) بمتوسط حسابي (2.03)، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة الأخرى (الاجتماعي، الاقتصادي، التكنولوجي) تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

7-1-4 لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجالات متطلبات التنمية المستدامة (الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي، التكنولوجي) تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص) .

7-1-5 أبرز سبل التفعيل لدر الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تمثلت في : ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع والتي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، والعمل على عقد المؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة واستقطاب المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة للحفاظ على المصادر البيئية، إضافة إلى التعاون مع المجتمع ومؤسساته والمساهمة في حل مشكلاته، وتنمية وتخطيط المشاريع التي تعمل على تطوير البيئة والحفاظ عليها، كذالك زيادة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي خاصة المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة.

7-2 التوصيات: إستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى بالآتي:

7-2-1 إيجاد تشريعات خاصة تنظم دور الجامعات في خدمة وتنمية المجتمع، مع إدراج الأنشطة الاجتماعية ذات العلاقة بمجالات التنمية المستدامة ضمن السياسات المعتمدة في الجامعات .

7-2-2 تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على تنمية المجتمع، مع العمل على تفعيل وتعزيز دور البرامج الثقافية والإعلامية في الجامعات، التي تهتم بطرح مشكلات المجتمع التنموية ومعالجتها، وأن تقوم الجامعات بالتنسيق مع قيادات وإدارات المجالس المحلية، بتقدير الحاجات المجتمعية بشكل دوري، من خلال تشكيل فرق بحثية لدراسة المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتقديم الحلول لها .

7-2-3 العمل على توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لدعم دور الجامعات في خدمة وتنمية المجتمع، مع ضرورة متابعة وتقويم برامجها وخدماتها القائمة .

7-2-4 توطيد العلاقة بين المجتمعات المحلية والجامعات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والعمل على إنشاء مراكز للاستشارات بهدف خدمة المجتمع وتنميته، وأن تضع الجامعة كافة إمكانياتها ومرافقها في خدمة وتنمية المجتمع .

7-2-5 توجيه البحوث العلمية لحل المشكلات التي تواجه المجتمع (الاجتماعية، والبيئية، الاقتصادية) مع ربط ترقيات أعضاء هيئة التدريس بشرط خدمة وتنمية المجتمع .

7-2-6 إشراك الجامعة في وضع الخطط المجتمعية المحلية بالتنسيق مع قيادات المجالس المحلية .

7-2-7 العمل على إعداد خطط أكاديمية (قصيرة المدى، متوسطة المدى، طويلة المدى) للجامعات بما يعزز دورها التنموي لوظائف الجامعة على المستويات الثلاث (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وبما يلاءم احتياجات المجتمع المحلي .

7-2-8 العمل على إقامة الدورات وورش العمل وحلقات النقاش لكل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة حول كيفية تعزيز الدور التنموي (المستدام) لوظائف الجامعة على المستويات الثلاثة (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع) .

7-2-9 توعية المجتمع بمشاكل التلوث البيئي المختلفة، والعمل على تشجيع البحوث العلمية المتخصصة في مجال مكافحة التصحر، ونشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه في كافة المجالات .

7-2-10 ضرورة أن تعطي الجامعات مزيداً من الاهتمام بالتنمية المستدامة في المجالات المختلفة (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، والتكنولوجية)، وذلك من خلال البحوث العلمية والندوات والمحاضرات، والتفاعل الإيجابي مع كافة مقومات التنمية المستدامة على المستوى المحلي .

7-2-11 القيام بحملات توعية عن التنمية المستدامة بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية المختلفة لنشر ثقافة الاستدامة في التنمية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف لدور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات بواسطة إستبانة، وزعت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، بحيث تضمنت الاستبانة (50) فقرة، وزعت على أربع محاور أساسية (الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي، التكنولوجي)، إضافة إلى محور خاص بسبل

تفعيل دور الجامعات في التنمية المستدامة، وبغرض تحقيق أهداف الدراسة، تمت عملية معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، حيث أظهرت النتائج ضعف دور الجامعات الليبية في تنمية متطلبات التنمية المستدامة لديها في المجالات (الاجتماعي، البيئي،الاقتصادي)، أما الأداة الخاصة بالمجال التكنولوجي، فقد سجلت درجة متوسطة، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للمجال الاقتصادي تعزى للمؤهل العلمي، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للمجال البيئي تعزى لمتغير سنوات الخبرة ، كما اقترحت الدراسة جملة من التوصيات، لعل أهمها ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع، والتي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، والعمل على عقد المؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة واستقطاب المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة للحفاظ على المصادر البيئية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، التنمية البيئية، الجامعات الليبية.

المراجع:

أولاً – المراجع العربية:

1. إبراهيم السمادوني و سهام أحمد ياسين (مجلة التربية، العدد 127، الأول من أكتوبر 2005) تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع (كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ص 11–25) .
2. إسلام عصام هللو (2013) (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال) دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، دراسة حالة – جامعة الأقصى (كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة) .
3. الشيخ، محمد صالح (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع الفنية (ط1)، الإسكندرية .
4. أيمن إسماعيل يعقوب، و أشرف محمود غيث، (1994) تنظيم المجتمع، نظريات، قضايا، أدوار، حالات (دمنهور، مكتبة الخدمة الاجتماعية للنشر) .
5. رفيق محمود المصري، (مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول يناير 2007) تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى (جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، ص ص 1–37).
6. زكي رمزي مرتجى (المؤتمر العلمي للجامعة الإسلامية 2011) دور كليات التربية في الجامعات الفلسطينية في توجيه طلبة الدراسات العليا نحو قضايا خدمة المجتمع بمحافظة غزة، الجامعة الإسلامية نموذجاً (غزة، الجامعة الإسلامية ص 141 – 172) .
7. زياد بركات (مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث، العدد 3، 2009) استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة القدس المفتوحة، ص ص 243–290) .
8. شوقي عبد المنعم (1963)، تنمية المجتمع وتنظيمه،، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة .
9. صباح حسن الزبيدي (المؤتمر الرابع تحت شعار آفاق البحث والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي 11–14 ديسمبر 2006) دور الجامعة والأستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي وسبل التطوير (دمشق، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بسوريا) .

10. عبد الفتاح أحمد جلال (مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، 1993) تحديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل (معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، ص ص 23–44).
11. عصمت حسن العقيل و حسن أحمد الحياري (المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد (10)، العدد (4) 2014) دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة (الجامعة الأردنية، ص ص 517–529).
12. علاء زهير الرواشدة (مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الأول يناير 011 2) دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء أنموذجاً (مكة المكرمة ، ص ص 175 – 224) .
13. علي الحسني (مجلة الجامعة العراقية، السنة التاسعة عشر 2012)، دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع (الجامعة العراقية، ص ص 230–255) .
14. عمر الأسعد وآخرون (المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية 16– 18 فبراير 1998) الجامعات العربية والتعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي حتى عام 2000 الواقع والتصورات المستقبلية (جامعة صفاء، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية) .
15. عوينات، عبد القادر (2008)، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر
16. فاطمة عايض فواز السلمي (مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، 11–12 يناير 2017) دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة الملك سعود أنموذجا (جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية).
17. كروسون باتريشا (1986) الخدمة العامة في التعليم العالي، الممارسات و الأولويات (الرياض، ترجمة مكتبة التربية العربية لدول الخليج).
18. محمد أحمد الرشيد (2005) (رسالة دكتوراه في فلسفة التربية / تخصص إدارة تربوية) دور الجامعة في خدمة المجتمع، ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور (كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن) .
19. نواف محمد العتيبي (2003) (رسالة ماجستير في التربية) دور جامعة الكويت في تطوير مؤسسات المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها (كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن) .
20. هيام عقلة المؤمني (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43) ملحق العدد (4) 2016) دور كليتي إربد وعجلون الجامعتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها (الجامعة الأردنية، ص ص 1753–1771).
21. ياسمينة، زرنوح (2008)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر .
22. يوسف محمود (المؤتمر العلمي التربوي الرابع تحت عنوان التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين في الفترة 21–22 أكتوبر 2002) أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية (الفيوم، جامعة القاهرة) .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1. Salem Badat, The Role of Higher Education in Society : Valuing Higher Education, Hers – SA Academy 2009 University of Cape Town Graduate School of Business .